

تقرير خاص

آذار/مارس 2011



فصل دراسي في مدرسة مؤقتة تابعة للأونروا مصنوع من حاويات الشحن، مخيم النصيرات

تخفيف الحصار

تقييم الأثر الإنساني على السكان في "قطاع غزة"

الطبيعي والمنازل المهتمة أثناء الهجوم "الرصاص المصبوب". وقد فرض النقص في المساكن "ثمناً باهظاً" على الأسر التي تواجه الفقر وظروف ازدحام المساكن ، مع أثر أكبر بكثير على النساء والأطفال. و في ظل ارتفاع مستويات البطالة و الطلب الكبير على مواد البناء، يضطر الآلاف من الناس مواجهة خطر العمل في الأنفاق على طول الحدود مع مصر أو في مناطق مقيد الوصول إليها وذلك لقربها من السياج الذي يفصل بين قطاع غزة وإسرائيل.

نظراً للطابع المحوري للقيود المتبقية والمفروضة على الوصول، لم يسفر تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيو 2010 عن تحسين ملحوظ على سبل عيش السكان الذين تأكلت واستهلكت مصادر رزقهم إلى حد كبير خلال ثلاث سنوات من الحصار الصارم. ونتيجة لاستمرار القيود المفروضة على استيراد مواد البناء لم يتم بناء أي وحدات سكنية سوى القليل مما هو مطلوب ويبلغ حوالي 40,000 وحدة سكنية لمواجهة النمو السكاني

وفي ضوء المستويات المرتفعة للبطالة والطلب الكبير على مواد البناء، لم يترك لألوف الناس بديلاً آخر غير المخاطرة بحياتهم بالعمل في الأنفاق على طول الحدود مع مصر أو في المناطق المقيد الوصول إليها بالقرب من السياج الحدودي المحيط بغزة (ومعظم أفراد الفئة الأخيرة يعملون في جمع الأنقاض). وقتل 58 مدنياً فلسطينياً على الأقل، بينهم تسعة أطفال في هذه الظروف، خلال عام 2010، وأصيب 257 شخصاً، بينهم 46 طفلاً.

وتضمن تخفيف الحصار، كذلك الموافقة على أكثر من 100 مشروع، ممولة من منظمات دولية، لتحسين نوعية المياه والصرف الصحي والتعليم والخدمات الصحية. وعلى سبيل المثال، حصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أكبر وكالة للتنفيذ في الأمم المتحدة، إلى الآن على الموافقة على 43 مشروعاً من هذه المشروعات، التي تعادل 11 في المائة من تكلفة خطة العمل الخاصة بها في غزة. وتباطأ تنفيذ هذه المشروعات وتزايدت تكلفتها بسبب النظام المتعدد المستويات للحصول على موافقات والذي ينظم دخول كل شحنة منفردة من المواد الخام. وضاعف من هذا التباطؤ في التنفيذ الانقطاع المتكرر في إمدادات مواد البناء، بسبب الفتح المحدود للمعبر الوحيد ذي الصفة) معبر كارني. (ومن ثم، فإنه بينما تكون المنفعة المحتملة لهذه المشروعات كبيرة، نتيجة للتأجيل المتكرر في التنفيذ، لم يشهد السكان إلى الآن أي تحسن في نوعية الخدمات.

وأخيراً، لم يحدث أي تغير كبير في حرية وصول الناس إلى الخارج، بما في ذلك المناطق الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلا تزال تصاريح الخروج عن طريق إسرائيل تُمنح بشكل استثنائي فقط، مع وجود زيادة غير مهمة بالنسبة لعدد المسافرين) التجار أساساً (أجرت ملاحظتها أثناء النصف الثاني من عام 2010 مقارنة بالنصف الأول - من 106 إلى 114 شخصاً في اليوم. وجاء التحسن الأكثر أهمية، رغم محدوديته، في أعقاب قرار مصر بدء تشغيل معبرها مع قطاع غزة على أساس منتظم لفئات خاصة من الناس.

وإسرائيل ملزمة بالالتزامات التي يقرها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بوصفها قوة

في حزيران/ يونيو 2010، وفي أعقاب النتائج المأساوية لمحاولة أسطول الحرية كسر الحصار، أعلنت إسرائيل حزمة من التدابير لتخفيف القيود على حرية الوصول التي تفرضها على غزة منذ حزيران/ يونيو 2007. وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2011، تقييماً لأثر هذه التدابير على الأوضاع الإنسانية، والذي تضمن إجراء 80 مقابلة ومناقشات جماعية مركزة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية الموسعة.¹ وجرى تعزيز تحليل النتائج بمعلومات إحصائية قام بجمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

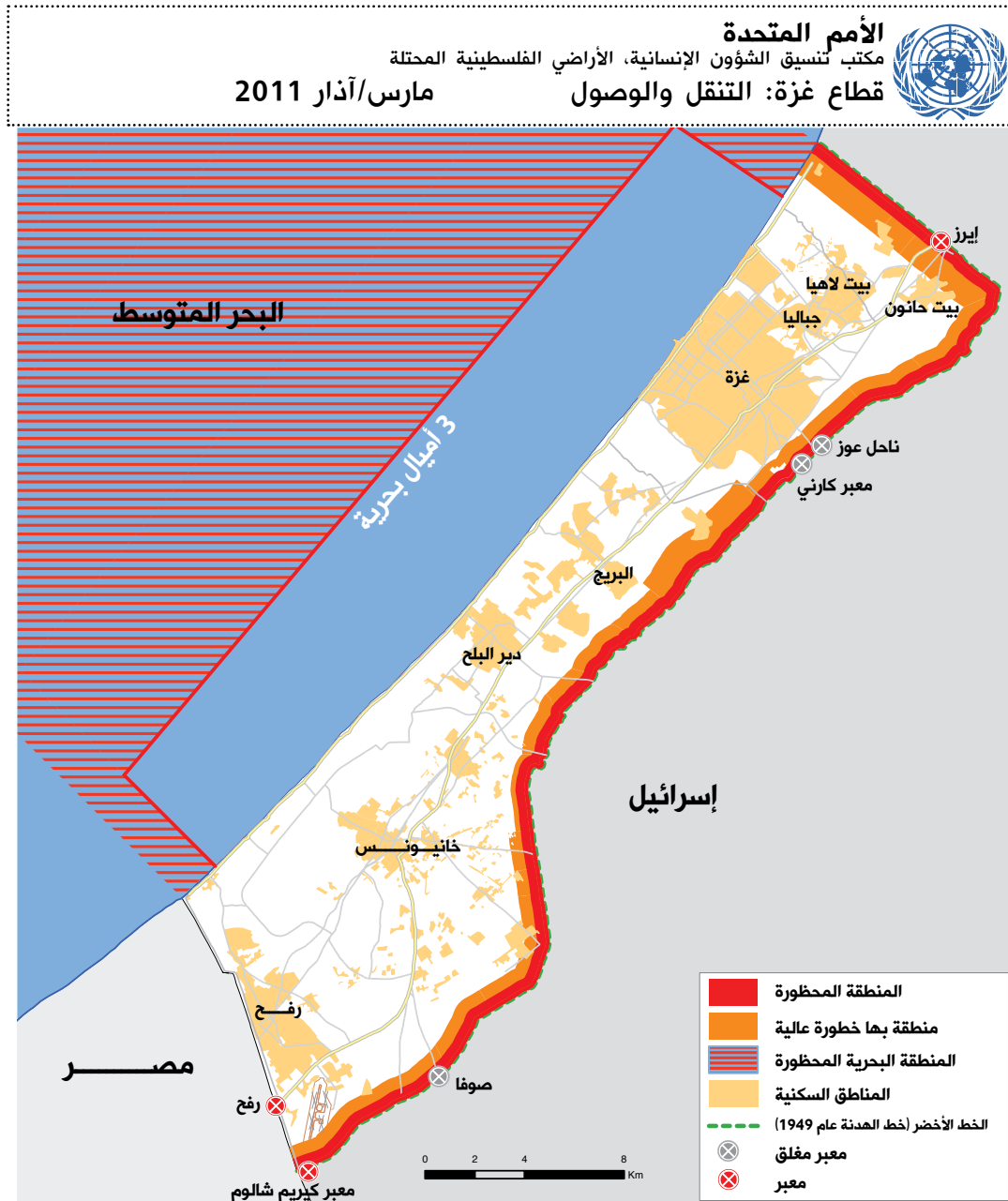
وزاد الرفع الجزئي للقيود المفروضة على الواردات في سياق هذه الحزمة توافر السلع الاستهلاكية وبعض المواد الخام، مما يسمح بإعادة تنشيط محدودة لأنشطة القطاع الخاص. بيد أن هذا التخفيف لم يؤد، نظراً للطبيعة المحورية للقيود التي لا تزال قائمة، إلى تحسن كبير في مستويات معيشة الناس والتي نضبت تماماً أثناء ثلاثة سنوات من الحصار الصارم. وتراجع، خلال النصف الثاني من عام 2010، معدل البطالة في قطاع غزة بأقل من نقطتين مؤويتين (من 39.3 في المائة إلى 37.4 في المائة)، ليظل واحداً من أعلى المعدلات في العالم. ولم يكن لهذا التحسن الثانوي في التشغيل، المصحوب بزيادة كبيرة في أسعار الغذاء، تأثير كبير أو لم يكن له تأثير على الإطلاق على المستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي السائدة في أرجاء غزة (52 في المائة من السكان).

ونظراً للقيود المستمرة على استيراد مواد البناء، فإنه لا يمكن فعلياً سوى بناء قدر صغير فقط من 40 ألف وحدة سكنية مطلوبة لتلبية النمو السكاني الطبيعي وفقدان البيوت أثناء هجوم «الرصاصة المصبوب» العسكري. وفرض نقص الإسكان «ثمناً» مرتفعاً على العائلات التي تواجه ظروف إسكان سيء ومكتظ، ويصاحب ذلك تأثير غير متناسب على المرأة والطفل. وكثير من العائلات التي نجحت في إصلاح أو توسيع منازلها معرضة الآن لخطر انهيار المنازل، لأن نوعية بعض مواد البناء المتوافرة في السوق دون المستوى، خصوصاً في حالة وقوع كارثة طبيعية أو اندلاع صراع مسلح جديد.

القيود على استيراد مواد البناء وتصدير السلع وكذلك على رفع الحظر العام على حركة البشر بين غزة والضفة الغربية عن طريق إسرائيل. وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل أن تزيل إلى أقصى مدى ممكن القيود الراهنة على حرية وصول الناس إلى المناطق المجاورة للسياح الحدودي ولمياه البحر على طول ساحل غزة. ويجب على إسرائيل أن تضمن، عند استخدام القوة، عدم استهداف المدنيين وممتلكاتهم، وأن التدابير الضرورية التي يجري اتخاذها لمنع أو تقليل التأثير السلبي للعمليات العسكرية على السكان المدنيين.

احتلال، وكذلك في كل حالة تمارس فيها السيطرة على غزة وسكانها. ويحظر هذا الإطار القانوني على إسرائيل فرض قيود تضر بحقوق السكان واحتياجاتهم والتي لا تقتضيها بشكل محدد الاحتياجات الأمنية المشروعة. وقد ترقى هذه القيود إلى مستوى العقاب الجماعي المحظور في ظل أي ظروف.

وبينما شكلت تدابير التخفيف التي اتخذت في الآونة الأخيرة خطوة في الاتجاه الصحيح، بالامتثال لهذه الالتزامات وتحقيق تحسن حقيقي في الوضع الإنساني، يتعين على إسرائيل أن تلغي الحصار بشكل كامل. وهذا يشمل إلغاء



1. تخفيف الحصار

وعموماً، لم يسمح إلا لأنواع محدودة من السلع التي تصنفها السلطات الإسرائيلية على أنها «منتجات أساسية للأغراض الإنسانية» (وتحديداً المواد الغذائية والأعلاف ومواد النظافة) بدخول قطاع غزة في أول عامين للحصار. ومنذ أواخر 2009 وحتى الإعلان الأخير، بدأ عدد قليل من أصناف السلع الإضافية (بينها الزجاج والأخشاب والملابس) من خلال المعابر بكميات محدودة. ولم يكشف عن معايير الموافقة على طلبات الاستيراد أو رفضها حتى وقت قريب.⁴

وفي جانب الإمداد والتموين، فإن إسرائيل ملتزمة فوراً بزيادة القدرة الاستيرادية لمعبر كيرم شالوم من 90 إلى 250 حمولة شاحنة يومياً، خمسة أيام في الأسبوع، وأيضاً زيادة طاقة السير الناقل في معبر كارني، الذي كان يستخدم في نقل المواد الصب (البضائع الجافة والحبوب)، من 80 إلى 120 حمولة شاحنة يومياً، على أن يزيد تشغيل المعبر الأخير من يومين إلى ثلاثة أيام أسبوعياً. وإسرائيل أيضاً ملتزمة، استناداً إلى اعتبارات أمنية، بفتح معابر برية إضافية وعندما تصبح هناك حاجة إلى سعة إضافية.

وفي الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2010، أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستسمح بتصدير المنتجات الزراعية والأثاث المنسوجات من أجل مساعدة أكبر للاقتصاد في قطاع غزة «استناداً إلى الأمن والاستعدادات اللوجستية في معبر كيرم شالوم».

النية المعلنة لحزمة إجراءات تخفيف الحصار التي أعلنتها إسرائيل في حزيران/يونيو 2010 هي «توفير الإغاثة للسكان المدنيين في قطاع غزة، مع منع دخول الأسلحة والمواد الأخرى التي يمكن استخدامها في الإضرار بالمدنيين في إسرائيل». والمكونات الأربعة الرئيسية في هذه الحزمة هي: تخفيف القيود على الاستيراد؛ والموافقة التدريجية على مشاريع البناء الممولة من قبل منظمات دولية معينة؛ وتوسيع طاقة المعابر التجارية (كيرم شالوم و السير الناقل في كارني)؛ و«تيسير» سياسة التصاريح فيما يتعلق بانتقال الأشخاص من غزة وإليها.

وقدم إعلان متابعة صدر بعد أسبوعين، قائمتين بسلع صنفها إسرائيل على أنها بنود «ذات استخدام مزدوج مدني-عسكري»، سيظل استيرادها محظوراً.² وحتوت واحدة من القائمتين نسخة موسعة من كتيب السلع «المزدوجة الاستخدام» المعترف بها دولياً.³ وشملت القائمة الأخرى عدداً موسعاً من مواد البناء الأساسية (الاسمنت والحصى وحديد التسليح وكتل الخرسانة والإسفلت، من بين مواد أخرى)، لا تعتبر «مزدوجة الاستخدام» وفقاً للتشريعات الإسرائيلية أو أي معايير دولية. وفي ظل النظام الجديد، سيسمح بالدخول إلى غزة لأي مواد غير مشمولة في أي من هاتين القائمتين، شريطة التنسيق المسبق فحسب مع سلطات المعابر.



صورة: يونيسيف

معدات المياه والمرافق الصحية اللازمة لمشروع اليونيسيف تدخل غزة في شباط/فبراير 2011 بعد احتجازها لمدة سنتين في إحدى المستودعات في ميناء أشدود.

2. إتاحة سبل العيش

«تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق».

المادة (6) البند (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المخاطرة بأرواحهم في تهريب السلع من خلال الأنفاق، أو الدخول إلى مناطق خطيرة على طول السياج المحيط بغزة (من أجل جمع الأنقاض وزراعة الأرض) أو في البحر (للصيد)، من أجل كسب معاشهم.

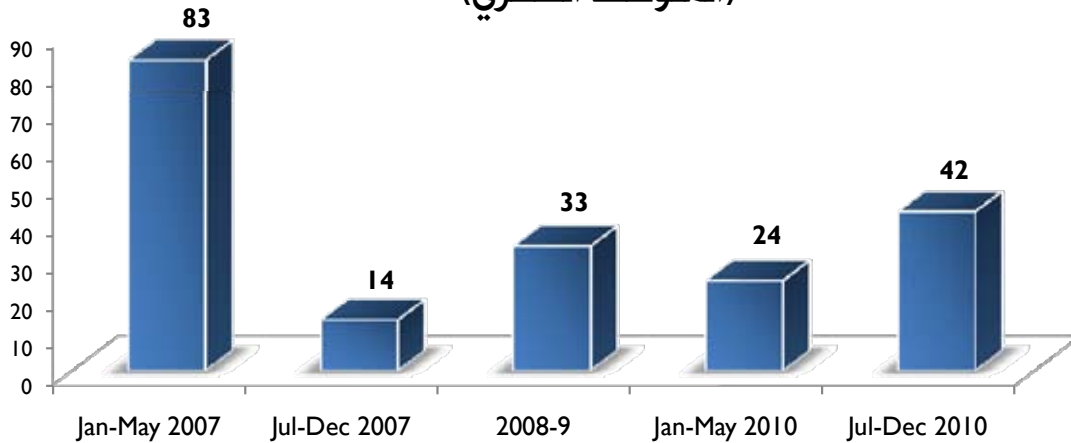
قطاع التصنيع

أسفرت إتاحة السلع التي كانت محظورة من قبل، بما فيها المواد الخام، عن إعادة تنشيط محدودة لقطاع التصنيع، الذي كان قد استنفد من قبل بفعل ثلاث سنوات من الحصار الصارم. ويشير مسح شامل اجري مؤخراً، يغطي عينة من 188 شركة تمثل كل قطاعات التصنيع الفرعية، إلى انه بين يونيو/حزيران 2010 ويناير/ كانون الثاني 2011، زاد متوسط الاستفادة من طاقه الشركات من 34 إلى 40 في المائة، بينما زاد متوسط حجم المبيعات بنسبة 27 في المائة.⁵ ووفقاً لما يذكره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أضيفت 1,200 وظيفة جديدة تقريباً بين الربعين الثاني والرابع من عام 2010 إلى قطاع التصنيع، ليزيد عدد الموظفين من 7,300 إلى 8,500. غير أن ذلك

وأدى تخفيف قيود الحصار إلى زيادة كبيرة في حجم ونوعية السلع التي تدخل إلى غزة، وأيضاً انخفاض أسعار بعض المنتجات. وإجمالاً، في النصف الثاني من عام 2010، زاد المتوسط الشهري لحمولات الشاحنات التي تدخل غزة بنسبة 66 في المائة مقارنة بالنصف الأول، ولكنه لم يمثل سوى 35 في المائة من الرقم المناظر خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007، قبل فرض الحصار. علاوة على ذلك، ظل نصيب البنود غير الغذائية بين كل الصادرات منخفضاً بشكل غير متكافئ، حيث تراوح بين 40 و50 في المائة، مقارنة بأكثر من 80 في المائة قبل فرض الحصار.

وكما هو موضح بالتفصيل أدناه، فعلى الرغم من التحسن في توافر السلع الاستهلاكية وبعض المواد الخام، ظل التأثير الإيجابي على إتاحة مصادر سبل العيش للسكان محدوداً. ونتيجة لذلك، استمرت معاناة غالبية السكان من انعدام الأمن الغذائي كما ظلوا يعتمدون بصورة حاسمة على المعونة الغذائية. إضافة إلى ذلك، استمر آلاف العمال، بمن فيهم الأطفال، في مواجهة عدم وجود بديل خلاف

النسبة المئوية للمواد غير الغذائية إلى جمالي الواردات (المتوسط الشهري)



* بنود الغذاء تشمل كل من الغذاء البشري وعلف الحيوانات

يقل عن نصف العدد المناظر للعمال في النصف الثاني من عام 2007، قبل الحصار (18.500 عامل).⁶

والطبيعة المحدودة لإعادة التنشيط المشار إليها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيود والعراقيل الباقية على حركة السلع:

■ الصادرات: بسبب القيود المستمرة على الصادرات، ظلت الزيادة في الأنشطة الاقتصادية محدودة بفعل الحجم الصغير للسوق المحلي والقوة الشرائية المنخفضة لسكان غزة. وتشير أرقام ما قبل الحصار إلى أن كلا من إسرائيل والضفة الغربية تمثلان سوقين كبيرين للمنتجات المصنعة في غزة، حيث يتم تسويق 90 في المائة من الملابس و76 في المائة من منتجات الأثاث و20 في المائة من المنتجات الغذائية هناك.⁷ وذكرت أكثر من نصف الشركات التي شملها المسح في كانون الثاني/يناير 2011 أنها ستكون مستعدة لاستئناف الصادرات خلال شهر من رفع الحظر.⁸ وبينما أعلنت إسرائيل في الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2010 تخفيفاً للقيود على تصدير منتجات الأثاث والنسيج (إضافة إلى المنتجات الزراعية)، إلا أن الإجراء ظل دون تنفيذ.

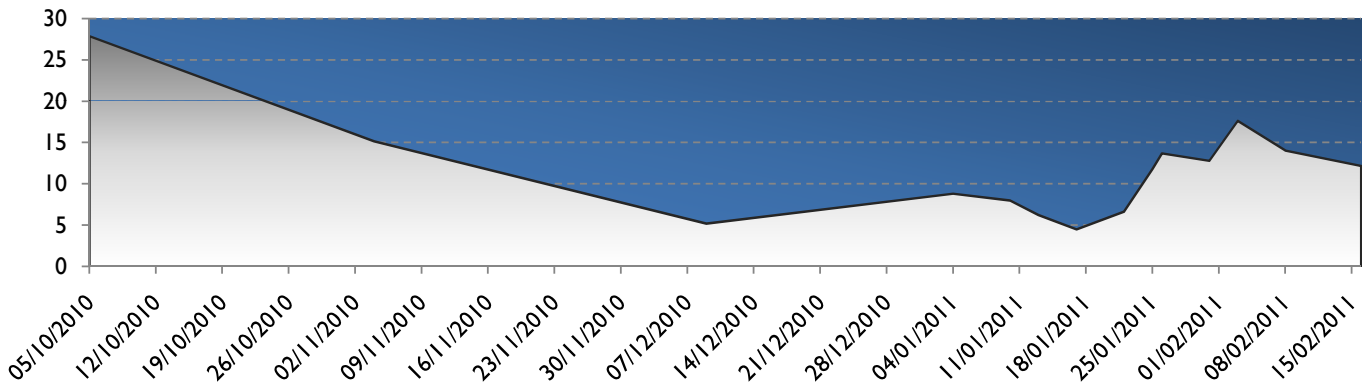
■ المواد الخام: بينما شهدت بعض الشركات تحسناً في الوصول إلى المدخلات المستوردة، لم تشهد شركات أخرى نفس الشيء. وهذا هو حال الشركات في قطاعات الإنشاءات والكيماويات والمعادن، التي تعتمد على مدخلات تم تحديدها بأنها بنود «ذات استخدام مزدوج».

علاوة على ذلك، في حالة مطاحن الدقيق، وهو مستخدم هام في قطاع الغذاء، بدأ الوصول إلى المواد الخام الرئيسية (القمح) في التدهور منذ الإعلان عن تخفيف القيود. ويعود ذلك إلى أن تشغيل المنشأة الوحيدة القادرة على نقل الحبوب والحصي، وهي السير الناقل في معبر كارني، ظل محدوداً بيومين في الأسبوع، بينما زاد الطلب على نقل السلع بعد الموافقة على مشروعات البناء الجديدة. وتبرر السلطات الإسرائيلية هذا الانفتاح المحدود مشيرة إلى الحاجة إلى تقليص تعرض الأفراد الإسرائيليين في المعبر لمخاطر هجوم فلسطيني. وبسبب التقليص المستمر في مخزون القمح، لا تجد الوكالات التي تقدم المعونة الغذائية خياراً سوى استيراد جزء من متطلباتها من الدقيق، مما يؤدي إلى تقويض دخل المطاحن المحلية.

■ المعدات: يظل استيراد معدات صناعية وماكينات خاضعا لمتطلبات الإفراج العديدة من قبل السلطات الإسرائيلية، بما فيها المواد غير المحددة بأنها «مزدوجة الاستخدام». وأسفرت هذه المتطلبات عن تأخيرات مطولة، وانعدام القدرة على التنبؤ، والتكلفة العالية، والتي أصبحت عامل إرباط للشركات في كل القطاعات.⁹

■ عوامل أخرى: تأثرت بعض الشركات سلباً أيضاً بتخفيف قيود الاستيراد، بسبب خسارة المبيعات لصالح المنتجات المنافسة التي بدأت تدخل غزة بكميات كبيرة وأسعار

حجم احتياطات القمح في مطاحن غزة (عدد الأيام التي سيستمر خلالها المخزون)



من 2010، أمدت الأنفاق سوق غزة على أساس شهري بما يقارب 31,000 طن متري من الاسمنت و11 ألف طن متري من حديد التسليح و56 ألف طن متري من الحصى.¹⁰

ويتم توفير الحصى أيضاً للسوق من قبل شركات سحق الحصى مقرها في غزة، والتي كثرت بسرعة عشية هجوم "الرصاص المصبوب"، لاسيما في مناطق قريبة من السياح المحيط بغزة. ويمكن تقدير الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات في الوقت الحالي بنحو 38 ألف طن متري شهرياً.¹¹ ويشهد هذا الرقم انخفاضاً خلال الأشهر الأخيرة ومن المتوقع أن يصل إلى الصفر في المستقبل القريب، حيث تنفذ المواد الخام (أي الأنقاض) تدريجياً.

وإذا أخذنا في الاعتبار الكميات التي يتم تسليمها من خلال المعابر للمشاريع التي تمت الموافقة عليها، فإن الإمداد الشهري من هذه الخامات الثلاث في الفترة القريبة يمكن أن تقدر بنحو 156,000 طن، أو حوالي 60 بالمائة من المتوسط الشهري الذي دخل من خلال المعابر بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2007 والتي سبقت فرض الحصار - 264,400 طن.

وكما سيرد تفصيلاً في الأقسام التالية، ونظراً للاحتياجات الهائلة التي ولدها الحظر المفروض منذ فترة طويلة على دخول المواد الخام من خلال المعابر والذي تفاقم جراء التدمير واسع النطاق أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري، فإن المتطلبات الحالية لمواد البناء أعلى بدرجة كبيرة عما كانت عليه في الفترة التي سبقت الحصار.

علاوة على ذلك، وبسبب عدد متنوع من القيود اللوجستية والقيود الاقتصادية، يعد التهريب من خلال الأنفاق لبعض المواد الهامة، باستثناء المواد الثلاث المذكورة أعلاه،

ارخص (مثل العصائر والمشروبات الغازية ورقائق البطاطس والمنسوجات). ومن أجل الحد من هذه الظاهرة أعلنت السلطات المحلية في غزة مؤخرًا أن دخول سلع بعينها إلى غزة سيتم تقييده، بدءاً من الملابس. وتشمل العقبات الإضافية التي تعوق حدوث تحسن أكبر في أداء القطاع الصناعي إمدادات الكهرباء التي لا يمكن الاعتماد عليها ومحدودية وصول الشركات للائتمان.

قطاع الإنشاءات

شهد قطاع الإنشاءات بعض إعادة التنشيط هو الآخر، على الرغم من استمرار الحظر على استيراد مدخلات الإنشاءات الأساسية من قبل القطاع التجاري. ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين: الموافقة على عدد من مشاريع الإسكان والبنية التحتية الممولة من المنظمات الدولية وتنفيذها (انظر القسم التالي)، والتي مكنت كبار المقاولين من استئناف عملهم، وزيادة كبيرة في سوق الواردات لأنواع عدة من مواد البناء يتم تهريبها من خلال الأنفاق العاملة تحت حدود غزة مع مصر، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار. وحدث الأخير لدرجة كبيرة بسبب التحول في أنواع السلع التي يتم جلبها من خلال كثير من أصحاب الأنفاق - من السلع الاستهلاكية، إلى مدخلات الإنشاءات المقيمة.

وتشير المقابلات مع أصحاب الأنفاق والزيارات الميدانية التي تم القيام بها في أواخر كانون الثاني/يناير 2011 إلى أن ما يتراوح بين 200-300 نفق تعمل الآن على أساس منتظم، وهو حوالي نصف العدد الذي كان يعمل في العام الماضي. وفي الوقت نفسه، تضاعف عدد الأنفاق المخصصة تحديداً لتهريب مدخلات الإنشاءات في نفس الفترة (من 50 إلى 100 تقريباً)، ويستخدم الآن ما يتراوح بين 2000 إلى 2500 عامل. ومن الممكن تقدير انه خلال النصف الثاني

الإمدادات الشهرية من مواد البناء بحمولة الشاحنات من حيث المصدر

الإجمالي	المعابر*	تكسير الأنقاض	الأنفاق	
112,500	18,500	38,000	56,000	الحصى
32,600	1,600	-	31,000	الاسمنت
11,500	500	-	11,000	الصلب
156,600	20,600	38,000	98,000	الإجمالي

* المتوسط أثناء أكتوبر/تشرين الأول 2010 - فبراير/شباط 2011.



صورة: أوتشا

مصنع لإعادة تصنيع الأنقاض ، شرق جباليا

القطاع الزراعي

خلافًا لقطاعي التصنيع والإنشاءات، تعد الزيادة في إتاحة بعض المدخلات الرئيسية، بما فيها مواد خام لثلاثة عشر مشروعاً ممولة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة أقرتها إسرائيل، لا يبدو أنه كان لها تأثير إيجابي على أداء القطاع الزراعي. على العكس تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنه بين الربع الثاني والربع من عام 2010 انخفض عدد الأشخاص الذين يعملون في هذا القطاع بعدد 4,800 (من 14,900 إلى 10,100). وعلى اعتبار أن الربع الأخير من العام يشهد في العادة زيادة موسمية في التوظيف (في كل من قطاع غزة والضفة الغربية)، يعد هذا الانخفاض كبيراً. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن إعادة التنشيط المحدودة التي لوحظت في القطاعين الآخرين دفعت الناس بعيداً عن الأنشطة الزراعية التي تنطوي على المخاطرة وقلّة الربح، والتي كان يتم الاضطلاع بها من قبل نظراً لغياب البدائل. وقبل الحصار (النصف الثاني من عام

هامشياً أو غير قائم، مما يحد من أنواع الإنشاءات الممكنة. وتشمل هذه حديد التسليح الثقيل الوزن، المطلوب لبناء الإنشاءات العالية والبيتومين المطلوب لصناعة الإسفلت، وأيضاً أسمنت الصوامع، المطلوب لصناعة البلاط والأسمنت الجاهز بكميات كبيرة.

وتنعكس الزيادة المحدودة في أنشطة الإنشاءات في أعقاب الإمدادات الكبيرة للمواد، في آخر مسح للوظائف أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي يشير إلى أنه تمت إضافة 3,100 وظيفة جديدة في هذا القطاع بين الربع الثاني والربع من عام 2010 - من 4,800 إلى 7,900. وهذا يزيد قليلاً عن ثلث العدد المناظر من الموظفين في هذا القطاع بحلول نهاية عام 2005 والذي وصل إلى 22,200 ألف عامل.¹² ويشمل العدد الأخير فقط العمال الذين يعملون بصورة مباشرة في أنشطة الإنشاءات ولذلك يستبعد عدداً كبيراً ممكناً لأماكن عمل إضافية في شركات مرتبطة بالإنشاءات داخل قطاع التصنيع.

يُمنع الصيادون تماماً من الوصول إلى مناطق الصيد فيما يتجاوز ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ، وهو ما يمثل نحو 85 في المائة من المناطق البحرية المسموح لهم بدخولها وفقاً لاتفاقات أوسلو.

ويفرض الجيش الإسرائيلي القيود على دخول المناطق بإطلاق «طلقات تحذيرية» على الأشخاص الذين يدخلون إليها، وهو ما يسفر في الكثير من الحالات عن حدوث إصابات. والطريقة التكميلية التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي لمنع دخول هذه المناطق هي التجريف المنظم للأراضي الزراعية الواقعة في هذه المناطق. وبالنظر إلى أن عمليات التجريف في العادة تستهدف أشجار الفاكهة والدفئيات، يقوم عدد من المزارعين بزراعة المناطق التي سبق تجريفها من قبل بمحاصيل تنمو على الأمطار، وهي تتطلب رعاية أقل كما أن فرصها في البقاء أفضل. غير أن قدرة المزارعين على حصاد هذه المحاصيل محدودة كما أن الدخل لا يعدو أن يكون جزءاً يسيراً من دخل المحصول الأصلي.

البطالة وانعدام الأمن الغذائي

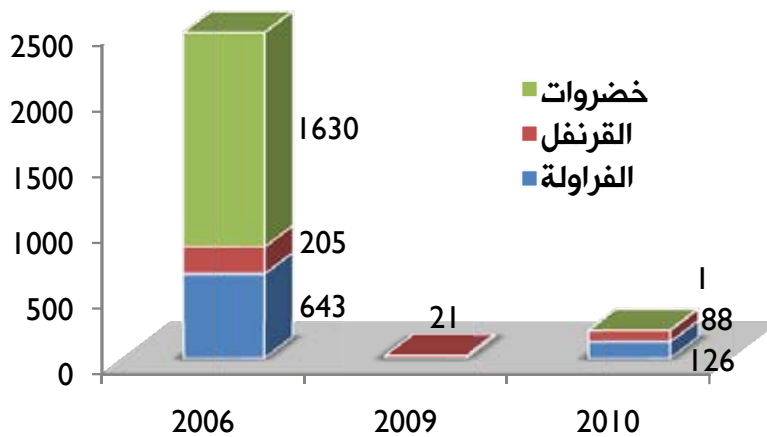
وعموماً، لم يعثر، في الفترة بين إعلان تخفيف القيود ونهاية عام 2010، إلا 6,100 شخص إضافي على وظائف في كل أنحاء غزة، بينما كان 118,000 يبحثون بنشاط عن وظائف لكنهم لم يتمكنوا من العثور عليها، وفقاً لما يذكره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وخلال تلك

كان 12.7 في المائة من قوة العمل المستخدمة تعمل في قطاع الزراعة، وهي ما تعادل اليوم 29,400 شخص.¹³

وكما هو الحال في قطاع التصنيع، قوضت القيود الشاملة على الصادرات، المفروضة منذ يونيو/حزيران 2007، القطاع الزراعي بدرجة كبيرة. والاستثناء الوحيد يتمثل في تصدير الفراولة والقرنفل إلى الأسواق الأوروبية، من خلال مشروع مدعوم من هولندا. غير أن الحجم الكلي للصادرات ظل مجرد جزء يسير من الكميات المناظرة قبل فرض الحصار. وأعلنت السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر أنها ستسمح بتصدير منتجات زراعية إضافية، ومنذ ذلك الحين لم تصدر سوى حمولة ثلاث شاحنات من الفلفل الحلو وحمولة شاحنة من البندورة الكرزية إلى أوروبا.

في أيار/مايو 2009، أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية منشورات تحذر الناس من دخول المناطق على مسافة تقل عن 300 متر من السياج المحيط بغزة. غير أن الأبحاث المكثفة التي قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي التابعين للأمم المتحدة تشير إلى أنه منذ أواخر عام 2008، مُنح المزارعون كلياً أو جزئياً من الوصول إلى الأراضي التي تقع على بعد 1,000 إلى 1,500 متر من السياج مع إسرائيل (اعتماداً على المنطقة المحددة).¹⁴ وعلى وجه الإجمال، تقدر مساحة الأرض المحظور دخولها بنحو 17 في المائة من إجمالي أراضي القطاع و35 في المائة من أراضيه الزراعية. وفي البحر،

الصادرات الزراعية (بحمولة الشاحنات)



المصدر: مركز التجارة الفلسطيني



منطقة الفراحين، شرقي مدينة خان يونس، في محيط المنطقة المحظورة.

بقدر مقبول وتنوع غذائي (وهو ما يعرف بأنه إما استهلاك غذائي «فقير» أو «على حافة الفقر»).

وبينما لم يتم قياس تأثير إعادة تنشيط الاقتصاد المحدودة على حجم انعدام الأمن الغذائي بعد، إلا أنه يُقدَّر أنه يتراوح بين ضئيل إلى غير موجود، بالنظر إلى التحسن القليل في الوصول إلى مصادر كسب العيش. وهذه المخاوف تتفاقم جراء الزيادة الحادثة في أسعار الغذاء العالمية، التي وصلت في كانون الثاني/يناير 2011 إلى مستوى قياسي تاريخي جديد. واستناداً إلى نموذج توقع أخرجته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كان يمكن أن يسفر هذا العامل عن زيادة قدرها 3.2 في المائة في انتشار انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، مما يعني أن 71,000 شخص آخرين ربما أصبحوا معرضين لانعدام الأمن الغذائي.¹⁶

أشخاص تتعرض حياتهم للمخاطر سعياً لكسب العيش

في ضوء هذه الحقائق المرة، ليس من المدهش أن العديد من الأشخاص في غزة مستعدون للمخاطرة بحياتهم

الفترة انخفض معدل البطالة في غزة بأقل من اثنين في المائة، من 39.3 إلى 37.4 في المائة (تعريف منظمة العمل الدولية)، وهو واحد من أعلى معدلات البطالة في العالم. وفي النصف الثاني من عام 2007، قبل فرض الحصار، وصل معدل البطالة في غزة إلى 26.4 في المائة (تعريف منظمة العمل الدولية). وإذا ما أخذ «العمال المحبطون» في الاعتبار، أي أولئك المستعدون للعمل ولكنهم لا يبحثون بنشاط عن وظيفة (وهو التعريف «الفضفاض» للبطالة)، سيكون معدل البطالة الجاري بحلول نهاية عام 2010 هو 43.5 في المائة أو 151,000 شخص.

خلال النصف الأول من عام 2010، قبل تخفيف القيود، كان 52 في المائة من العائلات في قطاع غزة، أو نحو 821,100 شخص، يعانون انعدام الأمن الغذائي، كما كان 13 في المائة آخرون معرضين لانعدام الأمن الغذائي.¹⁵ وانعدام الأمن الغذائي أعلى بين السكان في الريف، حيث يصل إلى 69 في المائة من العائلات. وعلى الرغم من الحجم الهائل للمعونة الغذائية التي سلمت في عامي 2009 و2010، وجد أن 29 في المائة من العائلات غير قادرة على تأمين الغذاء

"تتعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص (...) ظروف عمل تكفل السلامة والصحة".

المادة 7، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خمسة صبية وإصابة 88 آخرين بينهم صبي¹⁷ ووقعت ثلث الوفيات و40 في المائة من الإصابات في النصف الثاني من العام. وهذه أرقام متحفظة، حيث أن حوادث الأنفاق لا يتم الإبلاغ عنها في الغالب.

ويخاطر عمال آخرون بحياتهم أثناء جمعهم الأنقاض لصناعة سحق الحصى وزراعة الأرض أو رعي مواشهم في المناطق المحظور دخولها لمسافة تصل إلى 1,500 متر من السياج. ويحظر الجيش الإسرائيلي الدخول إلى هذه المنطقة بفتح "نيران تحذيرية" على الأشخاص الذين يدخلونها. والهدف المعلن لهذا الحظر هو منع الهجمات على إسرائيل من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة، بما فيها إطلاق مقذوفات. علاوة على ذلك، ثبت أن المعلومات المقدمة من قبل الجيش إلى السكان فيما يتعلق بحدود المناطق المحظورة (300 متر من السياج) هي معلومات مضللة، حيث تفاقم المخاطر بالنسبة للمدنيين العاملين في المنطقة. وتؤثر مخاطر مماثلة على الصيادين، الذين يطلق عليهم النار غالبا عندما يبحرون إلى ما بعد ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ. وفي عام 2010، قتل 15 مدنياً فلسطينياً، بينهم أربعة أطفال، في المناطق المحظور

لكسب العيش. وهذه هي الحالة بالنسبة للأشخاص العاملين في تشغيل الأنفاق، وغالبيتهم يقومون بتهريب مواد البناء، ومعرضون يوميا لخطر انهيار الاتفاق التي يعملون فيها، وأيضا الضربات الجوية الإسرائيلية المتكررة. ووصف العمال الذين أجريت معهم مقابلات عدداً متنوعاً من العوامل الإضافية التي تسفر عن الموت والإصابات، أو تؤثر على صحتهم. وتشمل هذه مخاطرة إصابة أطرافهم بجروح بفعل السلع المتحركة ذات الحواف الحادة، ومشاكل التنفس بسبب أكياس الاسمنت التي يقطع غلافها، والبضائع التي يتم إسقاطها في فتحة النفق، وكسور السياج نتيجة للسقوط في فتحة النفق، والصعق الكهربائي نتيجة للرتوية التي تؤثر على أنظمة الطاقة وانفجار الماكينات التي تعاني من سوء الصيانة والمحركات التي تعمل بأكثر من طاقتها، والحروق من أسلاك الكهرباء التي يوجد بها تيار، من بين أشياء أخرى. علاوة على ذلك، بينما منعت السلطات المحلية استخدام الأطفال في الأنفاق، يبدو أن الافتقار إلى آليات تطبيق كافية، تمنع القضاء على هذه الممارسة.

في 2010، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وفاة 43 عاملاً في هذه الظروف، بينهم

"نحن ندخل الأنفاق بأنفسنا، ولكن خروجنا منها يكون بفضل الله"

محمد (30 عاما) عامل أنفاق من مخيم الدرج للاجئين

"أنا اذهب إلى المدرسة مرتين في الأسبوع وأصدقائي يوقعون لي في دفتر الحضور في الأيام الثلاثة الباقية. لا احد من المدرسين يلاحظ غيابي، أو أنهم لا يريدون أن يلاحظوا"

عبدالله، عامل أنفاق (16 عاما) من رفح.

"نحن معرضون للموت في أي لحظة نكون فيها في النفق هناك. ولكن من المطمئن أن اعرف أن أسرتي سوف تحصل على سبعة آلاف دولار من مالك النفق إذا ما لقيت حتفي في حادث، وأنها لن يكون عليها أن تدفع تكاليف جنازتي والعزاء"

مؤمن (20 عاما) عامل أنفاق من خان يونس.



صورة: أوتشيا

أطفال يجمعون الأنقاض لإعادة تصنيعها، شرق "مخيم جباليا للاجئين".

60 في المائة تقريباً من الإصابات في النصف الثاني من العام.

دخولها في الأرض والبحر، كما أصيب 169 مدنياً، بينهم 45 طفلاً، ولقي ما يقارب نصف القتلى حتفهم كما وقعت

3. إمكانية الحصول على السكن

"حق الإنسان في السكن الملائم، الناتج هكذا عن الحق في مستوى معيشي كاف، يتسم بأهمية أساسية بالنسبة إلى التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

التعليق العام رقم 4 للجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

منازل غير صحية ودون المستوى في مخيمات اللاجئين، مما يصل بالاحتياجات الإجمالية لهذه الفترة إلى 41,200 وحدة سكنية. وهذا تقدير متحفظ، حيث أنه لا يشمل احتياجات الإسكان التي لم يتم الوفاء بها والمتراكمة خلال السنوات السابقة.

ومع غياب إحصائيات إسكان بناء رسمية، من الصعب تحديد إلى أي مدى تم الوفاء بهذه الاحتياجات.¹⁸ وتشير المقابلات مع الأطراف الرئيسية في قطاع الإنشاءات إلى أنه بسبب النقص الشديد في مواد البناء في السوق، فقد يتراوح حجم الاحتياجات السنوية التي تم الوفاء بها خلال السنوات الثلاث الأولى من الحصار بين واحد إلى ثلاثة في المائة من احتياجات النمو الطبيعية (أي 250-700 وحدة). وكما هو موضح أدناه، فربما تزيد هذه النسبة إلى أقصى حد لها وهو 10 - 15 في المائة من الاحتياجات السنوية خلال عام 2010، وهو ما ستبدي آثاره خلال عام 2011، حيث أن الكثير من هذه الإنشاءات بدأت قرب نهاية العام.

تقدم محدود

أقرت إسرائيل، خلال عام 2010، ثمانية مشاريع إسكان ليتم تنفيذها من قبل وكالات الأمم المتحدة، تقضي بإنشاء نحو 600 وحدة سكنية، غالبيتها منذ إعلان تخفيف القيود. ومن هذه المشاريع لم يتم استكمال إلا مشروع واحد حتى الآن

أثار الحظر على استيراد مواد البناء الذي فرض في حزيران/ يونيو 2007 نقصاً شديداً في السكن. وبسبب النمو الطبيعي للسكان خلال السنوات الثلاثة الماضية، والذي أدى التدمير الواسع النطاق أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" إلى تفاقمه، تطور هذا النقص إلى أزمة إسكان كبيرة ذات عواقب إنسانية سلبية. وبالنظر إلى الأبعاد الكبيرة لهذه الأزمة، ظل التقدم الذي تحقق بعد تخفيف الحظر في يونيو/حزيران 2010، بالموافقة على عدد من مشاريع الإسكان والزيادة في تهريب مواد البناء من خلال الأنفاق، محدوداً للغاية.

الاحتياجات الإسكانية التي لم يتم الوفاء بها

استناداً إلى إحصائيات السكان، يمكن تقدير عدد وحدات الإسكان الجديدة المطلوبة للوفاء بالنمو الطبيعي للفترة بين حزيران/ يونيو 2007، عندما تم فرض الحظر على استيراد المواد الخام، وبين نهاية عام 2010، بنحو 26,500 وحدة (منها نصف العدد لعام 2007).

وتشمل الاحتياجات السكنية الإضافية التي نشأت خلال تلك الفترة نحو 6,300 وحدة دمرت أو أصيبت بأضرار كبيرة أثناء هجوم «الرصاص المصبوب» العسكري الإسرائيلي؛ و2,900 وحدة دمرت أو أصيبت بأضرار في العمليات العسكرية السابقة و5,500 وحدة من المطلوب أن تحل محل

الوحدات الجديدة المطلوبة	حجم الأسرة*	النمو	السكان*	العام
6,971	6.40	44,612	1,395,720	2007
7,320	6.35	46,484	1,440,332	2008
7,667	6.30	48,304	1,486,816	2009
8,032	6.25	50,198	1,535,120	2010

* المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المعابر : توسيع معبر كيرم شالوم وإغلاق معبر كارني

تقوم إسرائيل، في إطار إجراءات تخفيف الحصار، بتوسيع تدريجي لسعة معبر كيرم شالوم، الذي يقع في نقطة التقاطع بين حدود غزة وإسرائيل ومصر. وبحلول نيسان/أبريل 2011، سيكون المعبر قادراً على التعامل مع ما يصل إلى 400 حمولة شاحنة من الواردات و50 حمولة شاحنة من الصادرات يومياً. وبينما يعد ذلك كافياً لتناول الجانب الأكبر من الطلب في ظل الظروف الحالية، إلا أنه يقل عن ثلثي طاقة الواردات قبل الحصار و13 في المائة من مطلب الواردات المحدد في اتفاق التنقل والعبور لعام 2005.

من ناحية أخرى، أغلق السير الناقل في معبر كارني بصفة دائمة بحلول نهاية شباط/فبراير 2011. ويأتي ذلك بعد إغلاق بقية المعابر، معبر صوفا في أيلول/سبتمبر 2008 ومعبر ناحال عوز في كانون الثاني/يناير 2010. وأسفر نقل كل عمليات الشحن إلى كيرم شالوم عن نفقات إضافية باهظة بسبب مطلب إعادة تعبئة الشاحنات على ألواح تحميل والحاجة إلى إجراء مدعم مزدوج، ومسافات السفر الأطول، ضمن أشياء أخرى. وقدر برنامج الأغذية العالمي والأونروا هذه التكاليف الإضافية بمليوني دولار سنوياً لكل منظمة.

كذلك، تحقق تقدم محدود للغاية على يد وزارة الأشغال العامة والإسكان المحلية، التي تعتمد على مواد يتم نقلها من خلال الأنفاق: إعادة بناء 36 وحدة أصيبت بأضرار كبيرة أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري تم استكمالها مؤخراً ويجري العمل في 134 وحدة أخرى. وذكرت الوزارة أنها تعتزم بناء آلاف الوحدات الإضافية، هي الآن في مراحل تخطيط مختلفة. واستناداً إلى نفس مصادر الواردات، تم أيضاً إطلاق عدد من مشاريع الإسكان الإضافية خلال الأشهر الأخيرة من قبل عدد من الجمعيات الخيرية الإسلامية.

وكما هو مذكور أعلاه، أدى المعروض الأكبر من مواد البناء من خلال الأنفاق منذ منتصف 2010 أيضاً إلى زيادة في الإنشاءات الخاصة. وبينما يعد من الصعب قياس أبعاد هذه الزيادة كمياً، إلا أن المقابلات ونقاشات الجماعات المركزة مع مقاولي البناء والتجار والأسر عبر مناطق مختلفة من قطاع غزة تشير إلى أن الجانب الأكبر منه يتمثل في المزيد من الترميم وإعادة تأهيل المنازل المتضررة، وأيضاً إضافات طفيفة إلى المنازل القائمة، بصورة تفوق بناء وحدات سكنية جديدة تماماً.

غير أنه بالنسبة لآلاف الأسر، ظلت مواد البناء المتاحة في السوق من خلال الأنفاق بعيدة عن المتناول. وأشارت غالبية المقابلات إلى غياب التحسن في وضعهم الاقتصادي، الذي يعقد منه ارتفاع أسعار مواد البناء، باعتباره السبب الرئيس خلف هذا. والواقع، أنه رغم انخفاض الأسعار خلال الأشهر الأخيرة، إلا أن أسعار الاسمنت وحديد التسليح مازالت

(151 وحدة)، بينما تعد الخمسة الأخرى في مراحل التنفيذ المختلفة، وتمت المصادقة على اثنين منها فقط من حيث المبدأ. وفي حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تتضمن المشاريع التي تمت المصادقة عليها أقل من خمسة في المائة من العدد الإجمالي للوحدات السكنية المتضمنة في خطة الإنعاش وإعادة الإعمار التي وضعتها الوكالة.

ويعوق التقدم في تنفيذ المشاريع التي جرت المصادقة عليها نظام معقد للمراقبة والتحقق تشترطه السلطات الإسرائيلية قبل أن يسمحوا بدخول كل شحنة من المواد. وتتوقف تلك الموافقة على تقديم أدلة على أن المواد المطلوبة تستخدم بالفعل للغرض المعلن. ومن أجل الامتثال لهذه المتطلبات تتحمل وكالات التنفيذ تكاليف كبيرة، وبصفة رئيسية موظفين إضافيين.

كذلك كان التنفيذ بطيئاً بسبب النقص المتكرر في الحصص، وكثيراً ما اضطرت الوكالات لوقف العمل في المشاريع نتيجة لهذا. ويحدث هذا النقص بسبب التشغيل المحدود للسير الناقل في معبر كارني، كما هو موضح أعلاه. وسيتم تقليص هذه المشكلة في المستقبل القريب في أعقاب افتتاح منطقة جديدة في معبر كيرم شالوم لديها القدرة على نقل ما يصل إلى 500 حمولة شاحنة من الحصص أسبوعياً، مقارنة مع 120 حمولة شاحنة أسبوعياً من خلال السير الناقل لمعبر كارني، خلال النصف الثاني من عام 2010.

إلى منازلهم المدمرة وأقاموا ملاجئ صغيرة مؤقتة أعلى الأنقاض أو بجوارها. وهذه الملاجئ تصنع في العادة من أي مزيج من قوالب البناء ومواد الخيام والمشمع والاسبستوس وألواح البلاستيك/المعدن، بدون أساسات داعمة أو أساسات محدودة للغاية. وهذا النوع من الملاجئ يتكون عادة من غرفتين أو ثلاث غرف تأوي اسراً كبيرة يتراوح أفرادها بين خمسة إلى 12.

غير أن مشكلة الاكتظاظ لا تقتصر على الأسر التي تأثرت بالحرب. وأشار معظم من أجريت معهم مقابلات والمشاركون في مجموعات النقاش المركزة إلى موقف لا يكون فيه أمام عدة أجيال بديل سوى أن يتقاسموا نفس الوحدة السكنية، باعتباره أمر شائع للغاية. وإحدى الآليات الشائعة في التعامل مع ذلك عندما يتزوج الأولاد الأكبر من الأسرة، ولكن لا يكون بوسعهم تحمل بناء منازلهم الخاصة بهم أو إضافة حجرة/طابق إلى منازل ذويهم، تتمثل في إعادة توزيع المساحة المتاحة بين بقية أعضاء الأسرة. وفي هذه الحالة، يغادر شخص أو أكثر من الأولاد غير المتزوجين فرانشهما للزوجين الجديدين وينتقل إلى واحدة من غرف نوم الأطفال. وغالبا ما يسفر ذلك عن الحاجة إلى اشتراك الصبية والفتيات في نفس غرفة النوم. ومن الطبيعي أن كل شخص إضافي ينضم إلى وحدة سكنية (سواء زوجة أو رضيع) يزيد ليس فحسب الكثافة لكل غرفة نوم بل أيضا الضغوط على الخدمات الباقية في المنزل، لاسيما الحمام.

وتأثير ظروف الإسكان هذه متفش وله بعد واضح يتعلق بالنوع. واثنان من المخاوف النفسية-الاجتماعية الكبرى التي أثارها غالبية الأفراد الذين تم الاتصال بهم أثناء

مرتفعة بنسبة 40 و20 في المائة على التوالي عن مثيلاتها في الضفة الغربية، بينما تعد أسعار الحصى أعلى ثلاث إلى أربع مرات من الضفة الغربية، اعتمادا على مصدرها (مصر أو الصناعة المحلية). علاوة على ذلك، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في المعروض من الحصى إما من خلال المعابر أو الأنفاق، فمن المتوقع أن يرتفع سعره خلال بضعة أشهر بعد نفاذ الأنقاض التي تستخدمها صناعة سحق الحصى المحلية.

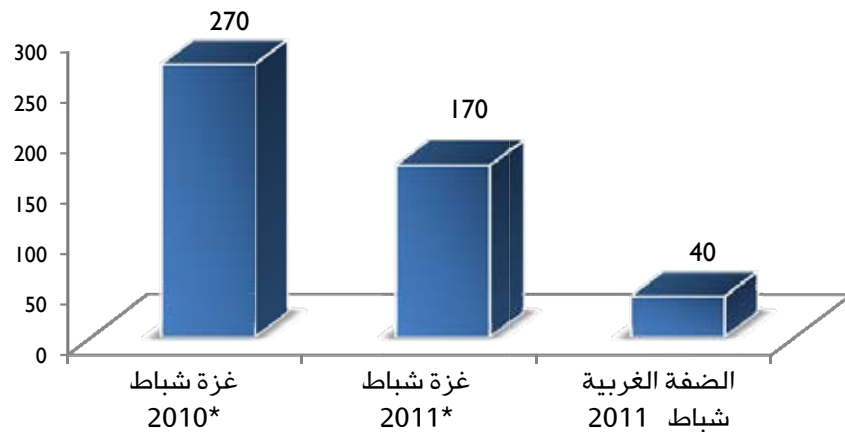
من الأمور المثيرة للقلق على نحو خاص حقيقة انه من بين 3,500 أسرة دمرت منازلها تماما أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري لم تتمكن سوى حفنة قليلة من إعادة بناءها. ووضع 2.800 أسرة تعرضت منازلهم لقدر كبير من الأضرار أثناء الهجوم أفضل نسبياً، حيث بقي كثيرون في منازلهم (على الرغم من الظروف الصعبة في الغالب)، ويقدر أن ما يصل إلى الثلث من هذه الأسر تمكنت من إصلاح منازلها، غالبيتهم خلال الأشهر القليلة الماضية.¹⁹

"الثلث" الإنساني

نقص الإسكان الذي نشأ منذ فرض الحصار يفرض ثمناً باهظاً على قطاعات كبيرة من السكان، الذين يواجهون على نحو متزايد الاكتظاظ السكاني والفقر وظروف معيشية غير آمنة.

ومن الواضح أن أولئك الذين فقدوا منازلهم أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري من بين السكان الأكثر تضرراً. وبعد أن قضوا الأشهر الثلاثة أو الستة الأولى في شقق مستأجرة أو مع الأقارب، عاد العديد من هذه الأسر

متوسط سعر طن الحصى بالشيكل



* النوع المصري من خلال الأنفاق

يعيش مدحت أبو غنيمة وزوجته وأولاده السبعة في منزل في شرق مدينة غزة دمر جزئياً أثناء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري الإسرائيلي ولم يتم إصلاحه بعد. وينام كل أفراد الأسرة التسعة في غرفة نوم مساحتها 30 متراً مربعاً ويتقاسمون بقية المنزل مع عائلة مدحت الأوسع المكونة من 26 شخصاً:

"أنا تعب من هذا الوضع. لا توجد خصوصية لأي منا. زوجتي مضطرة إلى تغطية رأسها طوال اليوم حيث أن عائلتي الممتدة تعيش أيضاً معنا. وكل الأطفال يدرسون في نفس الغرفة التي ننام فيها جميعاً، والتي لا يوجد بها نوافذ ولا يمكن إغلاق بابها بمزلاج. وحيث تتراوح أعمار أولادي من بضعة أشهر إلى 14 عاماً، من البنين والبنات، فليس من المناسب أن يعيشوا جنباً إلى جنب. وهذا غالباً ما يسفر عن قتال وتوتر. وغرفة أخي - حيث يعيش مع أسرته المكونة من ثلاثة أفراد - قريبة للغاية من غرفتنا حتى أننا نسمع كل أصواتهم".

واحد بواعث القلق الأخرى التي تؤثر على هذه الأسر التي كانت قادرة على بناء منازل جديدة أو توسيع المنازل القائمة، يأتي من النوعية الرديئة للحصى المتاح في السوق، لاسيما الحصى الذي تنتجه مصانع سحق الحصى المحلية. واتفق المقاولون الذي أجريت معهم مقابلات على أن الخرسانة المصنوعة من الحصى الذي يعاد تدويره لا يمكن أن تفي بالحد الأدنى من معايير ضغط الخرسانة بسبب محتواها الكبير من الرمال. غير أن ذلك لا يلاحظ بصفة عامة بالنظر إلى أن غالبية الأسر تختار عدم إجراء أي اختبار للخرسانة من أجل تخفيض النفقات. والهياكل المصنوعة من مثل تلك الخرسانة تواجه مخاطر أعلى بالانهيار، لاسيما في حالة صراع مسلح جديد أو كارثة طبيعية.

هذه التقييم، هما فقدان الكامل للخصوصية وزيادة العنف المنزلي، وكلاهما يؤثران على النساء على نحو غير متناسب. وتشمل المخاوف المرتبطة بالصحة تدهور عادات الصحة العامة، نتيجة لكل من فقدان الخصوصية والإتاحة المحدودة للحمامات، وزيادة في تكرار الإصابة بالأمراض نتيجة للحماية غير الكافية من عناصر الطبيعة. والأخيرة، التي تعد في الغالب مقصورة على الأسر التي تعيش في ملاجئ مؤقتة، لها أيضاً تبعات اقتصادية، حيث أنها تسفر عن تكاليف إضافية في الرعاية الصحية والأدوية. وذكرت العديد من الأسر انخفاضاً في الإنجازات التعليمية لأولادها، يعزى إلى الافتقار إلى مكان كاف للدراسة وإعداد الواجبات المنزلية، وهو ما يتفاقم بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء.



صورة: أوتشا

مأوى مؤقت في عزبة عبد ربه، منطقة تعرضت لدمار واسع أثناء الهجوم "الرصاص المصبوب".

4. الوصول إلى الخدمات

"تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

"تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق آل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى

الإيماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

المادة 12 و13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حمولات الشاحنات إلى أكبر مشروعين وهما مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة (المرحلة ب) ومحطة الصرف الصحي المركزية بغزة (محطة معالجة الشيخ عجلين)، بتمويل من كونسورتيوم يقوده البنك الدولي وحكومة ألمانيا على التوالي. ومن بين المشروعات التي أقرتها إسرائيل هناك محطة صرف صحي إضافية كبرى في منطقة خان يونس سيتم تنفيذها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن تنفيذ هذا المشروع لم يبدأ بعد بسبب عدم توافر التمويل اللازم.

وبمجرد استكمالها ستتعامل هذه المحطات الثلاث مع واحدة من أهم وجوه القلق بالنسبة للصرف الصحي في غزة وهو تصريف 80-50 مليون لتر يومياً من المياه غير المعالجة والمياه المعالجة جزئياً في البحر بسبب النقص الحاد في طاقة المعالجة. ويمثل التلوث الناتج عن ذلك لمياه البحر على طول ساحل غزة خطورة صحية كبيرة، ليس فحسب للناس الذين يستخدمون الشواطئ للاستجمام، ولكن أيضاً كل السكان، من خلال الغذاء البحري المحتمل تلوثه. ومن الأمور التي تثير قلقاً مناظراً تسرب مياه الصرف إلى خزان المياه الجوفية الساحلي، وهو المورد الوحيد للمياه العذبة في غزة.

على الرغم من الزيادة في تسليم المواد، كما هو الحال مع المشاريع الدولية، إلا أن الإنشاءات توقفت وتأخرت عدة مرات بسبب نقص الحصى. ويضاف ذلك إلى التأخيرات المطولة في الأعوام السابقة بسبب القيود على دخول الأفراد إلى المواقع المعنية، والتي تقع إلى جوار السياج المحيط بغزة.²⁰ وفي الوقت نفسه، يستمر تلوث مياه البحر والمياه الجوفية.

وأدى الحصار إلى الانهيار التدريجي في أوضاع البنية التحتية ونوعية الخدمات العامة الحيوية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة وإمدادات الكهرباء. وفي بعض الجوانب، مثل الصحة، أصبح الموقف أكثر تأثراً بالانقسام الداخلي بين السلطة الفلسطينية وسلطات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة.

ومثلما حدث في القطاعات الأخرى، أسفر تخفيف الحصار في حزيران/ يونيو 2010 عن تحسن معقول في إتاحة المدخلات المطلوبة لتحديث وتوسيع البنية التحتية القائمة. غير أن هذا التحسن ظل محدوداً مقارنة بالتحديات الهائلة التي أوجدتها ثلاث سنوات من الحصار. وعلى سبيل المثال، حصلت الأونروا، أكبر وكالة تنفيذ مشروعات تابعة للأمم المتحدة، على موافقة على 43 مشروعاً تعادل 11 في المائة فقط من ميزانية خطة العمل الخاصة بغزة لديها. وكما هو موضح أعلاه، أدى نظام الموافقات المتعدد المستويات الذي وضع لتنظيم الدخول الفعلي للمواد، الذي زادت السعة المحدودة للمعايير تعقيداً لنقل الحصى، إلى المزيد من التأخير في تنفيذ المشاريع التي جرت المصادقة عليها.

المياه والصرف الصحي

منذ الإعلان عن تخفيف الحصار، صادقت إسرائيل على 21 مشروعاً دولياً تعالج العديد من مشاكل المياه والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، زاد دخول المواد والمعدات إلى حد كبير: وخلال النصف الثاني من عام 2010، حصلت المشاريع في هذا القطاع على 27 حمولة شاحنة كمتوسط أسبوعي مقارنة بخمس فقط خلال النصف الأول من العام. غير أنه لم يتم توزيع فائدة هذه الزيادة بالتساوي بين المشاريع المختلفة، حيث وجه نحو 90 في المائة من

مشروع مياه السيول ينتظر الموافقة منذ أكثر من عامين

واحد من المشاريع التي تنتظر الموافقة هو إقامة حوض ترشيح في مخيم جباليا للاجئين بتمويل من الحكومة السويدية. وهدف المشروع هو منع اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الأمطار التي تتسرب إلى خزان المياه الجوفية وتلوثه. وسيجمع الحوض الجديد مياه السيول لكي يتم ترشيحها وتسربها إلى خزان المياه الجوفية تحت الأرض، بطاقة تزيد على نصف مليون متر مكعب أثناء موسم الشتاء. كذلك، سيقصص المشروع أيضا احتمال تعرض المناطق المنخفضة من المخيم للفيضان ويخلق منطقة ترفيهية جديدة. ومن المتوقع أن يستفيد من المشروع أكثر من 50 ألف شخص. وقدم الطلب الأول لهذا المشروع إلى السلطات الإسرائيلية في يوليو/تموز 2009 كما قدمت عدة طلبات متابعة منذ ذلك الحين من قبل سلطة المياه الفلسطينية والأمم المتحدة والقنصلية السويدية، حتى الآن بدون نتائج.

المصوب" العسكري الذي تم خلاله تدمير 18 مدرسة وروضة أطفال تدميراً كاملاً ولحقت أضرار بأكثر من 250 مدرسة أخرى.

وبينما كانت غالبية المدارس تعمل بالفعل فترتين عندما كان الحصار مفروضاً، تعين على مدارس أخرى كثيرة أن تتبنى هذه الآلية للتغلب على الوضع خلال السنوات الثلاث التالية. وحتى تاريخه، يعمل 79 في المائة من مدارس وزارة التربية والتعليم وأكثر من 90 في المائة من مدارس الأونروا فترتين أو ثلاث فترات. واستلزم هذا الإجراء من المدارس أن تقلص وقت الفصول والتخلص من الأنشطة الزائدة على المنهج الدراسي. وبينما ظل متوسط كثافة الفصل مستقراً (38-40 طالباً)، بسبب زيادة الفترات، إلا أن بعض السنوات الدراسية في بعض المدارس تضم ما يصل إلى 50 طالباً لكل فصل.

وإحدى الآليات الإضافية للتغلب على الوضع هي إقامة مدارس جديدة في مبان مؤقتة. وهذه هي الحالة في مدرسة النصيرات الابتدائية التي تديرها الأونروا، المكونة من 18

"أتمنى لو كانت مدرستي بها ملعب لطيف. عندما كنت في الصف الرابع، كنت منتظماً في مدرسة أفضل، بها فصول واسعة وملاعب رحة. أنا أحب دروس اللغة العربية والدين ولكن من الصعب أن يدرس المرء. الجو داخل الفصل حار في الصيف وبارد في الشتاء وطوال الوقت هناك ضوضاء من الفصول الأخرى. لا يوجد لدينا أي أنشطة بعد الدروس مثل الرسم. أنا لا أريد وجبات خفيفة أو كوكاكولا. أريد مدرسة جديدة".
عبد الرحمن جادي (عشر سنوات)، مدرسة النصيرات الابتدائية.

ويتمثل احد التحديات الإضافية الكبرى في انخفاض جودة المياه. وفي الوقت الحالي، فإن أكثر من 90 في المائة من المياه التي يتم استخراجها من الخزان الجوفي وتزود بها غزة من خلال الشبكة هي مياه غير عذبة ولا تفي بمعايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب. ونتيجة لذلك يضطر الجانب الأكبر من السكان إلى شراء المياه من محطات تحلية صغيرة، غالبيتها مملوك ملكية خاصة وخاضعة لضوابط جودة قليلة أو غير قائمة بالمرّة. ومنذ تخفيف الحصار لم يتسن القيام بشيء كبير لمعالجة هذه المشكلة. وفي أوائل عام 2011، وافقت إسرائيل على تسهيل دخول المواد المرتبطة بإنشاء محطات تحلية مياه متنقلة دون مزيد من التأخير.

وفي فبراير/شباط 2011 وافقت إسرائيل على تسهيل إقامة محطات تحلية متنقلة، ومن حيث المبدأ، وافقت أيضا على محطة دائمة أكبر، كجزء من حزمة أعلن عنها مكتب ممثل اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط.

وخلافاً لأكبر مشروعين للصرف الصحي ذكرا أعلاه، لم يتم تحقيق تقدم يذكر حول إقرار وتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة، قدمت إلى السلطات الإسرائيلية. وفي الوقت الحالي، هناك 19 مشروعاً مماثلاً تبلغ قيمتها 77 مليون دولار، تنتظر الموافقة.

التعليم

تعرضت جودة التعليم المقدم، مثل الخدمات الأخرى، لتقويض خطير خلال ثلاث سنوات قبل تخفيف الحصار، بصفة رئيسية بسبب عدم القدرة على بناء فصول ومدارس جديدة مطلوبة لاستيعاب العدد المتزايد من الطلبة على نحو مناسب. وتضاعف هذا الوضع في أعقاب هجوم "الرصاص



صورة: أنزورا

فصل دراسي في مدرسة مؤقتة تابعة للأنزورا مصنوع من حاويات الشحن، مخيم النصيرات

بينها إقامة أربع عيادات من قبل الأنزورا وتحديث وإعادة تأهيل ست عيادات ومستشفيات أخرى من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أن هذه المشروعات لا تعالج إلا جزءاً يسيراً من احتياجات البنية التحتية الهائلة التي يواجهها النظام الصحي. وتم تأخير تنفيذها مرارا بسبب نفس العوامل التي تؤثر على بقية المشاريع التي تمت المصادقة عليها.

وتشمل التحديات الإضافية التي تواجه النظام الصحي دخول المعدات الطبية وصيانتها، وأيضا توريد الأدوية. وبعد إعلان تخفيف الحصار، تم تقليص الوقت المعتاد الذي يستغرقه إنهاء إجراءات طلب تنسيق لدخول معدات طبية من ستة أشهر قبل ذلك، إلى نحو شهرين تقريبا. غير أن الصيانة المناسبة للمعدات المتاحة مازالت تواجه تحديات بسبب القيود على دخول الفنيين والمصنعين، وأيضا القدرة على إرسال معدات لصيانتها خارج غزة. غرفة عمليات القسطرة في مستشفى غزة الأوروبي على سبيل المثال / يعاني من مشاكل سوء التشغيل التي لم يتمكن الفنيون المحليون من حلها. ويتردد التجار في إرسال قطع الغيار لاختبارها، حيث يطلب منهم المصنع شراء القطع مقدماً، وعودة قطع الغيار من غزة لا تخضع للضمان إذا ما كانت قطع الغيار ليست هي المطلوبة. وكانت الماكينة عاطلة تماما عن العمل بين أغسطس/ب 2010 ويناير/كانون الثاني 2011.

حاوية (كل منها 30 متراً مربعاً) يستوعب كل منها أكثر من 30 طالباً. ويذكر الطلبة والمدرسون أنهم لا يواجهون حماية تذكر من عناصر الطبيعة، لاسيما درجات الحرارة الشديدة في الصيف، وأيضا عدم وجود عازل صوتي عن الضوضاء الخارجية.

قُدِّر، عند تخفيف الحصار على غزة، عدد المدارس المطلوبة لتخفيف الضغوط على المدارس التي تعمل فترتين أو ثلاث فترات واستيعاب الطلبة الجدد الذين يلتحقون بالنظام التعليمي خلال السنوات الثلاث التالية بنحو 260 مدرسة تقريبا - 100 مدرسة للأنزورا و160 مدرسة لوزارة التربية والتعليم. وحصلت الأنزورا حتى الآن على موافقة لبناء 20 مدرسة قيد مراحل التنفيذ المختلفة حاليا. وحيث أن مشاريع وزارة التربية والتعليم ليست مطالبة بأن تتقدم بطلب للحصول على موافقة، لا يمكن بناء المدارس الجديدة لنظامها سوى بمواد تجلب من خلال الأنفاق. ومنذ منتصف عام 2010، تمكنت وزارة التربية والتعليم من بدء أو استئناف بناء أربع مدارس فقط من 160 مدرسة تحتاجها.

الصحة

قوضت قدرة النظام الصحي في غزة على العمل على نحو مناسب إلى حد خطير في السنوات السابقة بسبب العجز عن تحديث البنية التحتية المادية لديه. ومنذ الإعلان عن تخفيف الحصار أقرت إسرائيل عشرة مشروعات دولية، من

أقل من الإمدادات اللازمة لشهر.²¹ وأثر هذا النقص بصفة خاصة على الرعاية الصحية الأولية.

وتأثر توفير الخدمات الصحية أيضاً بالقيود التي تمنع السكان من مغادرة قطاع غزة، وهي قضية تتم معالجتها في القسم التالي.

ويستمر إنهاء إجراءات طلبات دخول الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية بصورة سريعة نسبياً (24 إلى 48 ساعة). غير أن توريد الأخيرة تدهور بسبب النزاعات والافتقار إلى التنسيق بين السلطة الفلسطينية في رام الله والسلطات المحلية في غزة. وبحلول نهاية يناير/كانون الثاني، وصل مخزون 38 من الأدوية الأساسية المتاحة في مستودع غزة المركزي للأدوية إلى مستويات الصفر، أي

5. الوصول إلى العالم الخارجي

"لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده".

المادة 12، البند 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أوضحت السلطات الإسرائيلية أن "الإعلان لم يذكر شيئاً حول توسيع السياسة الحالية، التي تسمح بالدخول في الحالات الإنسانية، مع التأكيد على الحالات الطبية الملحة.²² وعلى وجه العموم، لم تسجل سوى زيادة طفيفة في عدد الأشخاص الذي يمرون من خلال معبر إيريز في النصف الثاني من عام 2010 مقارنة بالنصف السابق - من 106 إلى 114 شخصاً يومياً.

والفجوات في توافر الخدمات الطبية الرئيسية، الناشئة عن عقود من الإهمال الذي ضاعف منه فرض الحصار، أوجدت حاجة إلى إحالة المرضى إلى مستشفيات خارج غزة من أجل علاج طبي متخصص. وتزيد العملية المطلوبة للحصول على تصريح خروج من آلام وإرهاق أشخاص ضعفاء بالفعل بسبب المرض. وبينما لم تتغير طبيعية العملية منذ إعلان تخفيف الحصار، إلا أن متوسط الموافقات زاد من 76 إلى 81 في المائة في النصفين الأول والثاني من عام 2010. ورغم هذا التحسن الثانوي، إلا أن واحد من كل خمسة من المرضى تفوتهم مواعيد المستشفى لان تصاريحهم رفضت أو تأخرت.

وتستلزم المعرفة الطبية المتخصصة أشهر وسنوات من التدريب في وحدات طبية متوافرة في الضفة الغربية، لاسيما في القدس الشرقية. غير أن القيود على السفر تجعل مثل ذلك التدريب مستحيلاً بالنسبة للغالبية العامين في المجال الطبي. وهناك نقص كبير في الأفراد في مجال أمراض القلب والأوعية الدموية والأورام وأمراض العيون

وصول سكان غزة إلى العالم الخارجي، بما فيها إلى المناطق الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، يخضع لقيود شديدة منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. وفي سياق اتفاق التنقل والعبور وتنفيذ خطة "فك الارتباط" لاحقاً في عام 2005، تم تقليص نطاق سيطرة إسرائيل على حركة الأشخاص بين غزة ومصر إلى حد كبير. من ناحية أخرى، استمرت إسرائيل في السيطرة على عبور الأشخاص إلى العالم الخارجي عن طريق إسرائيل، والجو والبحر كما قيدت ذلك العبور بعد فرض الحصار في حزيران، يونيو 2007.

وفي ظل نظام العبور المطبق منذ أيلول/سبتمبر 2000، تعد حركة الأشخاص خارج غزة محظورة، ما لم يفي الشخص بالمعايير الإسرائيلية للحصول على تصريح استثنائي. وعملية التقدم لطلب التصريح مضيعة للوقت وشاقة وغير مؤكدة. ويمكن رفض طلبات أشخاص يفون بالمعايير المحددة لأسباب أمنية، وبدون أي تفاصيل أخرى حول محددات كل عملية رفض. ويقع عبء الإثبات دائماً على عاتق الفرد، وغالباً ما يستلزم متابعة مطولة ومكلفة، عندما يتم رفض الطلب المبدئي.

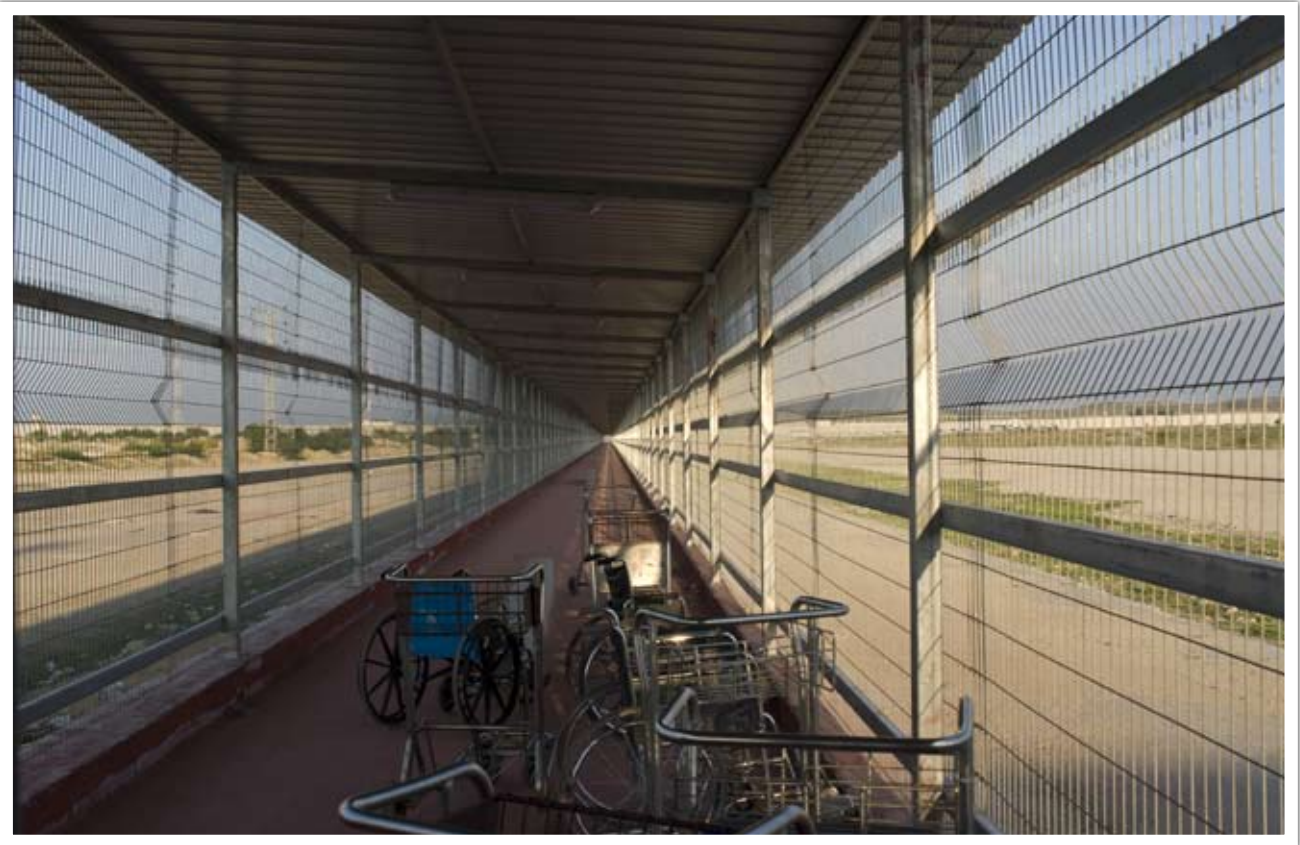
ووفقاً لإعلان حزيران/يونيو 2010، يتعين أن تقوم إسرائيل "بتوحيد" سياسة التصاريح فيما يتعلق بتنقل الأشخاص من أجل الأغراض الإنسانية و"ستدرس وسائل إضافية لتسهيل" مثل ذلك التنقل. وفي الممارسة، لم يتغير شيء يذكر منذ ذلك الحين. وبعد الإعلان المبدئي بفترة قصيرة،

والسياسة التي تتعلق بالنطاق الطلبة بالجامعات في الضفة الغربية أو أي مكان آخر أكثر تقييداً هي الأخرى. وفي عام 2010، لم يُمنَح سوى ثلاثة من تلك التصاريح.²⁴ وتعد السياسة ضارة على نحو خاص في حالة الطلبة الذين يرغبون في دراسة التخصصات الأكاديمية المتاحة في جامعات الضفة الغربية ولكن ليس في غزة، مثل طب الأسنان، والعلاج الوظيفي والهندسة الطبية، والطب البيطري والحماية البيئية وقانون حقوق الإنسان والكيمياء (مستوى الدكتوراه).

والفئة الوحيدة التي شهدت زيادة كبيرة نسبياً في عدد التصاريح الصادرة (ولكن ليس في معايير التأهل) بعد تخفيف الحصار هم رجال الأعمال والتجار؛²⁵ وزادت تلك التصاريح من متوسط شهري بلغ 87 تصريحاً في النصف الأول من عام 2010 إلى 503 تصريح في النصف الثاني من العام.²⁶ وعلى الرغم من الزيادة، إلا إن الأعداد الحالية تظل أقل كثيراً من تلك الخاصة بفترة ما قبل الحصار، وفي عام 2005، على سبيل المثال، كان 1,918 من مثل تلك التصاريح يصدر كل شهر في المتوسط. وتعد القيود على

وجراحة العظام وجراحة الأعصاب، وهي مجالات تشكل غالبية حالات الإحالة إلى خارج غزة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي النصف الثاني من عام 2010، صدرت تصاريح لعدد 44 فرداً من العاملين في المجال الطبي لحضور دورات تدريبية خارج غزة، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالأشهر الستة السابقة (19 تصريحاً) ولكنه لا يعدو أن يكون جزءاً ضئيلاً للغاية من الاحتياجات الفعلية.

ويمكن منح تصاريح لفترة قصيرة لزيارة العائلة في الضفة الغربية أو إسرائيل وأي مكان آخر. غير أنه لا يعد مؤهلاً لذلك سوى في حالات المرض الخطير أو موت أو قران قريب من الدرجة الأولى. ولا يسمح بالانتقال للإقامة الدائمة في الضفة الغربية إلا للأيتام دون السادسة عشر ممن يسعون إلى التثام الشمل بأب أو أم على قيد الحياة، أو العاجزين المسنين أو المصابين بمرض مزمن الذين يحتاجون إلى رعاية قريب من الدرجة الأولى، ما لم يكن لذلك الشخص قريب من الدرجة الأولى في غزة.²³ ونتيجة لهذه السياسة، تمزق العلاقات داخل العائلات المنقسمة بين غزة والضفة الغربية أو غزة وإسرائيل بصورة قاسية.



صورة: أوتشا

ممر المشاة في "معبّر إيريز"

منتظم. وحسُن هذا التغيير قدرة السكان على الوصول إلى العالم الخارجي، ولكن بالنسبة لأولئك الذين يعرفون "بالحالات الإنسانية" فقط، والتي تضم في الغالب المرضى والطلبة، وأيضا حملة جوازات السفر الأجنبية. وعموماً، في النصف الثاني من عام 2010، كان 315 شخصاً يعبرون رفح في كل اتجاه يومياً، وهو اقل من نصف ال المناظر خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2006 (650)، قبل بدء تطبيق القيود في المعبر.

حرية حركة رجال الأعمال من أبناء غزة عاملاً مضاعفاً في الانهيار الكلي للقطاع الخاص خلال العقد الماضي.

والى جانب هذه التغييرات الثانوية، في أعقاب "حادث أسطول الحرية"، خففت السلطات المصرية سياستها إزاء فتح معبر رفح بين غزة ومصر، والذي كان يفتح قبل ذلك بصورة غير منتظمة، في العادة ليس أكثر من يومين أو ثلاثة أيام كل شهر. ومنذ أوائل حزيران/يونيو 2010 يفتح المعبر ستة (تم تقليصها فيما بعد إلى خمسة) أيام أسبوعياً، على أساس

توصيات لتحسين الوضع

أمنية مشروعة، ومع هذا، يجب عليها، عندما تفعل هذا أن توازن بين هذه المخاوف وحقوق سكان غزة واحتياجاتهم. ويجب على إسرائيل، في أي حالة أن تمتنع امتناعاً مطلقاً عن فرض قيود تضر بهذه الحقوق والاحتياجات والتي لا تقتضيها بشكل محدد الاحتياجات الأمنية المشروعة. وقد ترقى السياسات والممارسات المخالفة لهذه القاعدة إلى مستوى العقاب الجماعي المحظور في ظل أي ظروف.

وبينما شكلت تدابير التخفيف التي اتخذت في الآونة الأخيرة خطوة في الاتجاه الصحيح، بالامتثال للالتزامات القانونية المذكورة آنفاً، يتعين على إسرائيل أن تلغي الحصار بشكل كامل. وهذا يشمل إلغاء القيود على استيراد مواد البناء وتصدير السلع وكذلك على رفع الحظر العام على حركة البشر بين غزة والضفة الغربية عن طريق إسرائيل. وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل أن تزيل إلى أقصى مدى ممكن القيود الراهنة على حرية وصول الناس إلى المناطق المجاورة للسياح الحدودي ولمياه البحر على طول ساحل غزة. ويجب على إسرائيل أن تضمن، عند استخدام القوة، عدم استهداف أهداف مدنية، وأن التدابير الضرورية التي يجري اتخاذها لمنع أو تقليل التأثير السلبي للعمليات العسكرية على السكان المدنيين وممتلكاتهم.

هذه التدابير ضرورية لتحقيق تحسن حقيقي في الوضع الإنساني للسكان الذين مازالوا «سجناء» ومازالوا متضررين ضرراً كبيراً لانعدام الأمن الغذائي، ونقص الإسكان الملائم وتدهور نوعية الاحتياجات الأساسية وغياب الحماية. وهذه التدابير ضرورية كي يستعيد السكان كرامتهم.

الحصار الذي فرضه إسرائيل منذ حزيران/يونيو 2007، في أعقاب سيطرة على غزة، «سجن» 1.5 مليون شخص فيما اعتبر واحداً من أكثر المناطق كثافة سكانية على الأرض، ما يؤدي إلى أزمة ممتدة للكرامة الإنسانية بما لذلك من عواقب إنسانية سلبية. وكان التدهور في ظروف معيشة السكان في قلب هذه الأزمة، الناجم عن، تآكل سبل العيش والتراجع التدريجي في البنية التحتية ونوعية الخدمات الأساسية.

وتشير نتائج هذا التقييم إلى أن تدابير التخفيف التي اتخذتها إسرائيل في أعقاب «حادث الأسطول» أدت إلى قدر محدود من الراحة لدى السكان. ومع هذا، ونظراً للطبيعة المحورية للقيود التي لا تزال قائمة والأبعاد الهائلة للتحديات القائمة، ظلت هذه التدابير غير مؤثرة بشكل عام في تحقيق تحسن حقيقي في الحالة الإنسانية.

وإسرائيل ملزمة بعدد من الالتزامات التي يذخر بها القانون الدولي، بوصفها قوة احتلال، وكذلك في كل حالة تمارس فيها السلطة والسيطرة على إقليم قطاع غزة وسكانها. وتشتمل هذه واجب احترام حق جميع سكان غزة في التنقل بحرية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومغادرتها للعمل وكسب العيش من العمل، وفي التمتع بمستوى لائق من المعيشة (بما في ذلك الإسكان الملائم)، وأن تكون لديهم إمكانية الحصول على تعليم جيد وإلى أعلى مستوى يمكن الحصول عليه من الصحة الجسدية والعقلية، إلى جانب أمور أخرى.

ويتيح القانون الدولي لإسرائيل بالفعل تقييد حرية الوصول للناس والسلع إلى قطاع غزة ومنه استناداً إلى مخاوف

1. يستند هذا التقرير إلى البحث الميداني الذي أجري بتكليف من شركة الساحل للتنمية الصناعية والاتصالات، وجرى تدعيمه ببحث وتحليل آخر أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
2. منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، السياسة المدنية تجاه قطاع غزة، 5 تموز/يوليو 2010.
3. يعرف أيضاً باسم "ترتيب فاسنار". وتشتمل القائمة التي أصدرتها إسرائيل على 56 صنفاً اشتمل عليها من قبل "الأمر التوجيهي بخصوص الرقابة على الصادرات العسكرية"، الذي أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية عام 2008.
4. في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، كشفت السلطات الإسرائيلية، بعد دعوى قضائية طال أمدها، بعض القواعد الإرشادية التي وفرت سلسلة من الصيغ لقياس لتقدير عدد الأيام التي سينفذ خلالها كل منتج محدد من أيدي الفلسطينيين "طول النفس". واستناداً إلى هذه التقديرات يحدد خط أدنى وحط أعلى لتوفير "تحذير مسبق" لما تعتبره السلطات الإسرائيلية "نقصاً" أو فائضاً. وإذا تم بلوغ "الخط الأعلى" لـصنف معين يمنع استيراده. ونشرت الوثائق نتيجة لالتماس قدمته قبل عام ونصف منظمة جيشاه / مسلح- مركز الدفاع عن حرية الحركة، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية إلى محكمة جزئية بموجب قانون حرية المعلومات. وأنكرت السلطات في ردها الأولي على الالتماس وجود هذه الوثائق ثم اعترفت في وقت لاحق بوجودها، لكنها رفضت المشف عنها استناداً إلى "اعتبارات أمنية".
5. مكتب ممثل اللجنة الرباعية للوساطة في الشرق الأوسط، دراسة بحثية أجراها مركز التجارة الفلسطيني واتحاد الصناعات الفلسطيني لتتبع مسار التغييرات في قطاعات صناعية رئيسية في غزة في أعقاب التخفيف الجزئي للقيود الإسرائيلية في حزيران/يونيو 2010
6. الرقم يستند إلى ثمانية بالمائة من عدد العمال المحتمل في الربع الرابع من عام 2010 نظراً لمعدل للتشغيل بلغ 73.6 بالمائة حسبما أفادت التقارير في الربع الرابع، أي 231,600 فلسطيني.
7. مركز التجارة الفلسطيني، قطاع غزة: عاوان على الحصار، تقرير خاص / 7 تموز/يوليو 2009.
8. مكتب ممثل اللجنة الرباعية للوساطة في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره
9. بينما يتطلب التعامل مع طلب استيراد معدة صناعية قد يتطلب ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، فإن طلب استيراد معدات اتصالات وخامات كيميائية (لا تعرّف كمواد "مزبوغة الاستخدام") قد يستغرق أكثر من ستة أسابيع.
10. من بين 85 نفقاً تستخدم في جلب خامات الإنشاءات، يخصص 25 منها لنقل الاسمنت بسعة استيراد تبلغ 50 طناً في اليوم في المتوسط، و15 نفقاً لنقل أسياخ الصلب بسعة 30 طناً يومياً في المتوسط، ويستخدم 45 نفقاً لجلب الحصى فقط بسعة شحن إجمالية تبلغ 50 طناً في اليوم. وتقدر الأرقام الشهرية الكلية على أساس 25 يوم عمل في الشهر في المتوسط.
11. يستند هذا التقدير على متوسط التقديرات التي قدمها عدد من الأطراف المشاركة في قطاع الإنشاءات، وطبقاً لها فإن 40 بالمائة من الحصى المتوافر للقطاع التجاري منتج محلياً
12. هذا الرقم يستند إلى 9.8 بالمائة من عدد العمال المحتمل في الربع الرابع من عام 2010 نظراً لمعدل للتشغيل بلغ 71.8 بالمائة حسبما أفادت التقارير في الربع الرابع من عام 2005، أي 226,000.
13. هذا الرقم يستند إلى 12.7 بالمائة من عدد العمال المحتمل في الربع الرابع من عام 2010 نظراً لمعدل للتشغيل بلغ 73.6 بالمائة حسبما أفادت التقارير في الربع الثاني من عام 2007، أي 231,600.
14. لمزيد من التفاصيل حول هذه الظاهرة أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، بين السياج والمكان الصعب – التأثير

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_easing_the_blockade_2011_03_english.pdf



الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة



هاتف +972 (0) 2 582 9962
فاكس +972 (0) 2 582 5841
ochaopt@un.org

ص.ب. 38712
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org